



## المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

### التقرير الأول لمراقبة الانتخابات

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٨ م

بعد إعلان مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥ خلو خمس مقاعد لأعضاء في المجلس عن الدوائر الانتخابية الثانية والثالثة والرابعة، صدر قرار وزير الداخلية رقم (٢١٦٦) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٨ بشأن دعوة الناخبين إلى الانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الأمة، حيث تحدد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق ٢٦ يونيو ٢٠١٤ م.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال "المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات" التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، ثم أطلقت المفوضية حملة في شبكات التواصل الاجتماعية (#رصد\_انتخابي) و دعت المواطنين إلى الإيجابية في رصد أي مخالفات انتخابية.. علما بأن أعضاء الهيئة الرقابية في المفوضية كلا من: ماجد المطيري رئيسا وعضوية د.محمد الفيلي وبسمة السيف ومهند المسباح وفهد الرقيب.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات إلى يوم إعداد هذا التقرير:

#### أولا - إدارة الانتخابات :

بعد أن أبطلت المحكمة الدستورية مرسوم قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي تولت الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، فإن إدارة الانتخابات عادت إلى شكلها السابق الذي كانت عليه من حيث توزيعها بين وزارات العدل والداخلية والإعلام والبلدية.

#### ١ - لجنة عليا للانتخابات

شكل مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٨ برئاسة وزارة الداخلية وعضوية كل من وزارات العدل والإعلام والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل وبلدية الكويت لتتولى مهمة الإعداد والتنظيم والتجهيز للانتخابات .



## ٢- وزارة العدل

لم تشكل وزارة العدل حتى تاريخ إعداد هذا التقرير "اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات" كعادتها كل انتخابات، وهي اللجنة المنوط بها ترشيح رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز.

## ٣- بلدية الكويت

بصفقتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، تقوم البلدية بإصدار تراخيص المقرات الانتخابية المؤقتة لمرشحي الانتخابات التكميلية بتحديد الموقع على الخرائط الرقمية وتسجيل بيانات المرشح في النظام لإصدار رخصة رقمية، ويتيح موقع البلدية الإلكتروني [www.Baladia.com.gov.kw](http://www.Baladia.com.gov.kw) للمواطنين البحث عن مواقع المقرات الانتخابية للمرشحين من خلال دليل الكويت الإلكتروني مع توفير إمكانات البحث باسم المرشح أو الدائرة أو المنطقة والمحافظة.

## ٣- وزارة الإعلام

دعت وزارة الإعلام مرشحي الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة الراغبين في عرض برامجهم عبر تلفزيون الكويت إلى تقديم طلباتهم قبل نهاية الأسبوع الفائت خلال ساعات الدوام الرسمي، وأكدت أن تسجيل الحلقات سيكون في الأيام من ٨ إلى ١٢ يونيو مجاناً من دون مقابل، وأوضحت أن الفترة المخصصة لحديث كل مرشح ثلاث دقائق فقط حيث ستبث لاحقاً ولأكثر من مرة.. وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

## ثانياً - تسجيل المرشحين:

بعد عشرة أيام من فتح باب الترشح، أغلق في إدارة الانتخابات - وزارة الداخلية باب الترشح لعضوية مجلس الأمة يوم الخميس الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤، حيث تقدم للترشيح (١٣٤) مرشحاً ضمنهم (٧) مرشحات، بعد انسحاب أحد المرشحين، علماً بأن باب الانسحاب للمرشحين مفتوح حتى قبل أسبوع من موعد الانتخابات.

وقد تمت هذه العملية في ظل استمرار قرار مقاطعة الترشيح من عدد من الجماعات والكتل السياسية وبعض الشخصيات المستقلة، استمراراً في احتجاجهم على تعديل آلية التصويت عبر مرسوم قانون "ضرورة" لتكون صوتاً واحداً للناخب بدلاً من أربعة أصوات.



## ثالثا - الفساد الانتخابي:

### ١- آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

بعد إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقي تلك البلاغات.. وقد خصصت الوزارة مخافر في الدوائر الانتخابية الثلاث وهي: مخفر الشامية (ت ٢٤٩١٣٦٧١) ومخفر الخالدية (ت ٢٤٨٢٦١٠٦) ومخفر العمرية (ت ٢٤٧٣٩٢٤٦) لاستقبال البلاغات، وأعلنت عن أرقام هواتفها وسمحت بتواجد ممثلين عن المجتمع المدني في تلك المخافر.

### ٢- الخطاب الانتخابي :

في ظل فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي لوحظ ما قد يسمى بـ "المقرات الافتراضية" وذلك من خلال تركيز عدد من المرشحين على إطلاق حملاتهم الانتخابية من خلال حسابهم الرسمي في "تويتر" لطرح برنامجهم الانتخابي، كما لوحظ وبشكل واضح قيام بعض المرشحين باستخدام أسلوب ( الكوميديا السياسية الساخرة ) وذلك لتسليط الأضواء على بعض القضايا الهامة ، الأمر الذي تعدى معه بعض المرشحين قيم وآداب المجتمع العامة والنيل من بعض كرامات المواطنين.

### ٣- الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجراؤها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام، والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب، فقد تراجعت ظاهرة الانتخابات الفرعية بين القبائل الكبيرة، وبقيت فيما بين أبنائها في الدوائر التي ليس لهم وجود كبير، في حين انتشرت بين الأفاخذ داخل كل قبيلة، وإن أخذت الطابع التشاوري في كثير من الأحيان بدلا من الانتخاب، أما لدى القبائل الصغيرة في أعدادها فقد جرت انتخابات فرعية في أكثر من دائرة انتخابية.. وقد انتشرت في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي تفاصيل كثيرة عن إجراء انتخابات فرعية، ففي الدائرة الرابعة جرت انتخابات فرعية لقبيلتين لتسمية مرشحهم في الانتخابات التكميلية، ولعل الملاحظ هنا غياب دور الجهات المعنية بمنع أو حتى ردع تلك الجريمة الانتخابية.

## انتهى